

صور من حواضر مؤتمر المجرهون :

في المحلة الكبرى بقلم الأستاذ محمد عبد الكريم

عرضنا في مثالنا السابق لدمياط كأكثر مدن القطر نشاطا في الانتاج الصناعي، وأرجعنا ما لمسناه فيها من نهضة مباركة الى خالق بنيتها وما فطروا عليه من ميل الى العمل في صلاح واستقامة، واليوم ننقل بالقارئ الى مدينة أخرى بلغت في انتاجها الصناعي مكانا لا يقل اليوم عن مكان دمياط، تلك هي المحلة الكبرى.

كانت المحلة الكبرى الى ستين سنة خلت قصبه مديرية الغربية، كما كانت أكبر مدن الوجه البحرى بعد الاسكندرية، إذ بلغ تعدادها في ذلك الحين خمسين ألف نسمة، وقد اشتهرت من القدم بصناعة النسيج، إذ كانت كما ذكر في الخطط التوفيقية المورد الرئيسى لانتاج المصنوعات الحريرية: كعصائب الرأس والكريشة الحريرية والملاءات والأحزمة. وكان لأهلها ماض مجيد في ميدان العلم والدين إذ عمرت باربع مائة مسجد عفا أكرها وزال وإن كان بها حتى اليوم ما يقرب من السبعين، ومن مساجدها الشهيرة مسجد الشيخ فضل، والحنفى، والمتولى، وعبد ربه، والمحجوب، وقد أنجبت المحلة عددا كبيرا من صفوة العلماء الذين تزخر المكتبة العربية بمؤلفاتهم القيمة: كالجلال المحلى الذى وصفه بلال السيوطى بأنه المثل الأعلى للعالم الفاضل، كان مهيبا، شجاعا فى الحق، لا يخشى حاكما ولا يتردد فى مواجهة الظالم ببقده وتصحه، وكان على علو كعبه ورفعة قدره يعمل فى التجارة ولا يرى فى الاشتغال بالعلم ما يدعو الى القعود عن طلب الرزق. ومن أنجبت المحلة أيضا أبى النور صاحب تصانيف النجمة الزاهرة، والتزمة الفاخرة، ومحاسن النظام. ومن علمائها أيضا عبد الرحمن المحلى الذى قيل فيه كما ورد فى "الضوء اللامع" للسخاوى :

يكاد من دقة الألفاظ يحمله زوج النسيم وبرق السمع بخطفه
قدرق حتى إذا لو حل من أدب فى طرف ذي رمد ما كان يطرفه

ومنهم كذلك أبو الفتوح المحلى، وأبو العباس السلمى، والبيهاء الشيشينى، وابن الرعاد، والزرقانى وغيرهم، وقد مرت بالمحلة، شأن حواضر القطر القديمة، من تقاليد الأيام احدث وأزمات. فلقد حدثنا الجبترى كيف تارت المحلة الكبرى على الفرنسية عام ١٢١٤هـ وكيف قوبل

أهلوها بنيران حامية من مدافع العدو حتى أرغموا على التسليم بعد أن قتل قاضيها ومات بنار العدو المئات العديدة من بنيتها . وقد كان رواج الصناعة بالمحلة مطمعا للولاة والحكام فكانوا يخصصونها بخراج يفوق في كثير من الأحيان طاقة سكانها ، ولقد حدثنا صاحب الخطط عن مرور عزيز مصر محمد علي الكبير في جولته بجمع الضرائب ، إذ فرض عليها خمسين كيسا فعمل حاكمها على جمع المقدار بكافة السبل إلا أن الأهليين لم يقووا على تقديم هذا التندر الذي نقص سبعة أكياس فألزمهم الحاكم بتقديم عدد كبير من الجياد والجمال عدا ما ألزموا بإهدائه من منتجاتهم كالمقاطع الحريرية والزردخانات والسياب المحلية .

ولما عممت زراعة القطن في البلد في عهد محمد علي الكبير اشتغلت المحلة بغزله ونسجه فأخرجت أنوالها الزهراء الشعبي المعروف بالغزلي ، وابتعت الملاءات والأقمشة الوربية كالمنشفات " البشكير والقوط " وغيرها ، وقد عانت الصناعة بالمحلة بعد الحرب الماضية من منافسة الدول الأجنبية وخاصة اليابان أزمة كادت تقضي عليها لولا ما التجأت إليه الحكومة من فرض رسوم بحركية لحماية التجارة كما سنين فيما بعد .

حدثنا بعض أصحاب أنوال الحرير هناك أنه عرض في معرض عام ١٩٢٦ بعض مصنوعاته من الأقمشة الحريرية وصادف أن عرج على محله بعض لمتفرجين من الأجانب وكانوا من أبناء اليابان فاستعجبوا بما شاهدوه وأبدوا عطفًا على الرجل وشجعوه باقتناء بعض منتجاته ، ثم مضوا إلى أنواله يشاهدون طريقة عملها ، ولم تكتمر على هذه الزيارة أربعة شهور حتى تلقت البلد من اليابان رسائل عديدة من الأقمشة الحريرية من ذات الشكل الذي يصنعه الرجل بربع الثمن الذي يبيع به ، وقد تبين أن الزوار الكرام بعثوا بالعينات والمواصفات إلى بلادهم فقلدت أدق تقليد وأرسلت إلى مصر كما كانت ترسل الساعات من اليابان إلى سويسرا ربة صناعة الساعات لتباع هناك بالوزن لا بالعدد . . . وهكذا أتى على المحلة حين من الدهر عانت فيه ساعب كادت توقف دولا ب العمل فيها وتقضى على بنيتها بالبطالة لولا أن قبض الله لساكنيها ذلك المشروع العظيم الذي أوجد العمل لعشرات الألاف منهم والذي يعتبر بحق فتحا جديدا في عالم التصناعة بالبلد بأسره .

ففي عام ١٩٢٧ صرح عزيم كبار المالين من المصريين وعلى رأسهم الزعيم الاقتصادي المغفور له محمد طلعت حرب باشا على تأسيس شركة صناعية للغزل والنسيج هي باكورة أعمال بنك مصر وأولى منشآته ، فآكتبوا لها بمبلغ ثمانية ألف جنيه واستصدروا مرسوما بتأسيسها ، وفي عام ١٩٢٨ بدأت الشركة عملية البناء بمدينة المحلة على أرض مساحتها اثمان وثلاثون فدانا وأرسلت إلى الخارج بعثتين : الأولى قوامها اثمان إلى الهند والثانية من ثلاثين شابا من خريجي

المدارس الصناعية أوفدت الى باجيجكا وعاد الشبان بعد مرافقتهم الى مصر وبمعاونة الفنيين من الأجانب من النمسا وتشيكوسلوفاكيا قاموا بتركيب الماكينات وإدارتها .

وفي ديسمبر سنة ١٩٣٠ تمكن المصنع من أن يخرج أول ثوب من النسيج ، وكان عدد مثاقيله حينذاك اثني عشر ألفا وأنواله ٤٨٤ نولا . وفي سنة ١٩٣٢ أدخلت به صناعة الأقمشة الوبرية "كالقوط والبشاكير" وصناعة المنسوجات الخفيفة كالبولين ، كما أعد به مصنع للقطن الطبي يكفى لتموين البلاد من هذا الصنف . وقد كانت منتجاته كما شهد بذلك الدكتور فريدمونك رئيس أطباء مستشفى مارتن لوثر بربلين نوعا ممتازا لا يفضله أى نوع من الأقطان الأخرى كما أنشئ به مصنع للخيوط السميكة "الدوبارة" .

وفي عام ١٩٣٤ زادت الشركة مغازلها الى سبعة وأربعين ألف مغزل كما أباغت أنوالها الى ألف نول وأنشأت مصنعا للجوارب "والفانلات" وآخر "للناموسيات والدننلات" وزادت رأس مالها الى ثمانمائة ألف جنيه ، كما بلغ عدد عمالها في تلك السنة عشرة آلاف عامل . وفي عام ١٩٣٥ زاد هذا العدد الى ثلاثة عشر ألفا وأديرت مصانع الصباغة والتبييض والطباعة وكبرت محطة التوليد وزيادت أنوال الكتان الى ٣١١ نولا .

وإذا لاحظت الشركة أن سوق الغزل محصور في إنتاجها هي وشركة الغزل الأهلية فقد اتفقت مع الأخيرة على إنشاء مكتب مشترك لبيع الغزل بسعر موحد وهو عمل احتكارى غايته منع المنافسة من جانب والحيلولة دون تسرب الغزل الى غير اغراض الانتاج المحلى وهذا الاتفاق هو ما يسمى عند رجال الاقتصاد *Cartel avec gestion commerciale par un bureau de vente* .

وقد استقبل المصنع بداية عام ١٩٣٧ عهدا جديدا اذ كان قد استوفى كل مرافق عمله ، فقواه المحركة أباغت الى عشرين ألف حصان ، وأنواله زيدت الى أربعة آلاف وقد ساهمت الشركة في تأسيس شركة النسيج الرفيع بكفر الدوار التي أقيمت باتفاق بين بنك مصر وشركة صباغى برافورد . وفي نهاية تلك السنة سعد المصنع بتشريف حضرة صاحب الجلالة الملك الذى أبدى ارتياحه السامى لما رآه ، وبعد ذلك بعام واحد كان مصنع الصوف قد بدأ عمله وأخرج باكورة منتجاته التى تعطف جلاله الملك فأمر باقتناء بعضها . وتسير مصانع الشركة بخطى ثابتة فى سبيل تموين البلد بما يحتاج اليه من غزل ونسيج ، وقد سدت هذه المصانع نقصا كبيرا وقامت بدور بالغ فى الأهمية فى هذه الأزمة التى انعدم فيها الوارد من المنسوجات الأجنبية بسبب الحرب القائمة . وقد نالت مصانع الشركة اعجاب كل من شاهدها ، ودفتر زيارتها حافل بشهادات الكبراء والعطاء من مصريين وأجانب نكفى بذكر

ما قاله المسيو تونيس رئيس وزراء بلجيكا عنها اذ صرح بأنه "لوشيدت المصانع في أوروبا
بمثل ما شيدت عليه هذه المصانع لوفروا كثيرا من الفوائز الاجتماعية التي اضطروا الى سنها
ابتغاء راحة العمال".

في حقل الانتاج :

كنا في الصباح الباكر ، والعمال يتقاطرون على المصنع تقاطر النمل على الشهد ،
جيش كبير ، يسير في حله الزرقاء الى ذلك البناء الذي لا يكاد يدرك الطرف اقصيه ، فاذا
اتبعتهم الى ابواب عتار العمل وقفنا مشدوهين لما نرى ، هذا عتار الغزل الأول ، آلاف
عديدة من المغازل الكهربية يديرها شباب وقتيان يعملون في سرعة فائقة ، فانت لا ترى
غير عجل ، يدور وبكرات تتحرك ، وأياد ترفع وتخفض ، وروس تعلو وتهبط ، تشاهد في هذا
العتار وفي العتارين المجاورين له عشرات الألوف من هذه المغازل يدخل فيها القطن خاما فيخرج
غزلا صالحا للخياكة ، فاذا انتقلت الى عتار النسيج ألقيت تلك الخيوط الدقيقة ياتي بها في أنوال
كبيرة الحجم ، عديدة الأجزاء ، فلا تكاد هذه الأنوال تلمس الخيوط بمقابضها حتى تنجسها
نسيجا مما سكا صالحا للاستعمال . ثم هناك غير هؤلاء عشرات العتار في كل عتار عمل ولكل
منها مهمة واختصاص . هذا مصنع الكان ، وهناك مصنع الصوف ، يقابله مصنع الخيوط
السميكة (الدوبارة) ثم مصانع الجوارب والفانلات ، وقد شاهدنا فتيات يعملن في جدق
ومهارة يجالدن الصناعة مجالدة الجال ، وترى أيضا مصانع القطن الطبي وغيرها من العتار
الكبيرة العديدة التي تضم المطبعة والمبيضة والمصبغة وورش المعادن والاصلاحات وبناء
المولدات الكهربية التي تحرك بمواها هذه الألوف المؤلفة من الآلات ، وبين هؤلاء وهؤلاء
شاهدنا أقساما للتطريز والكيمياء الصناعية ولتحليل الخيوط وأجهزة مختلفة لاختبار قوة الشد
ومتانة النسيج يشرف عليها لقيف من شباب البلد الذين تلقوا دراستهم الفنية في الخارج .

ووقفت في هذا الحقل الفسيح المليء بالألوف العديدة من الآلات ، الزاخر بعشرات
الألوف من الرجال والنساء ، أسائل نفسي : كيف قويتنا على النهوض بهذا ، وماذا يكون
حال البلد لو لم يبيض له من المغفور له طاعت باشا واخوانه من يخلق لنا هذه الصناعة التي
سرت بوافر انتاجها ابداننا وسدت اذ انتقطت عنا الموارد نقصا ما كان أكبره لولا قيامها
بيننا وفيما أنا غارق في تفكيري اذا بيد تربت على كفتي حتى اذا التفت الى صاحبها رأيتني
أمام ذلك المدير العامل الذي يدبر بعقله أمور تلك المدينة الكبيرة يراقب سير العمل فيها ويشرف
على توزيع انتاجها .

مع مدير الشركة :

وصحبنا ثعادة عبد الرحمن بك حماده الى مكتبه ، وفي هذا الجو الصاخب بجاجة الآلات ،
الداوى بضجيج العدد والمساكينات جلسنا الى ذلك المهندس التقدير الذى يرجع اليه أكبر
الفضل فيما بلغت هذه الصناعة من رقى ونهوض .

استهل المدير النشط حديثه بسؤالى عما أرى فيما شاهدت ، قلت المعجب العجاب ،
لقد زرت هذا المصنع مرة في عام ١٩٣٢ وانى لأميس الفارق بل والتغير الكبير الذى طرأ على
كل ما فيه ، قال نعم ، لقد تغيرنا ، ونحن كل يوم نسير من نصر الى نصر جديد ، وصحت
المدير قليلا ثم تابع قوله ، لقد كان رأس مال الشركة عند تأسيسها ثلاثمائة ألف جنيه ورأس
مالها اليوم خلاف الاحتياطي والسندات المستغلة ما يوفى كامل ، وكان عدد عمالنا ثلاثة آلاف
وخمسمائة عامل وهم اليوم يتجاوزون الثلاثين ألفا .

وايس أدل على ما بلغتته الشركة من تقدم من أن سعر السهم وقيمته الاسمية أربعة جنيهات
بلغ الآن نحو ١٩ جنيها وأن المصنع الذى كان معدا في بدء تكوينه لغزل ونسج القطن يضم
اليوم مصانع مختلفة للصوف والكتان والحبال الرفيعة والقطن الطي .

قلنا : لقد أثبت النجاح الذى بلغته الشركة كذب ما كان يقال من أن إقامة الصناعة
بضر أمر مستحيل .

قال : ليست إقامة الصناعة بالبلد أمرا مستحيلا ولكن نجاحها أيضا يتطلب جهودا
غير يسيرة ، فلقد صادفنا صعوبات كادت تنضى على المشروع في مهده لولا صبر الشركة
وثباتها وجهودها لتخفيض نفقات انتاجها ، ثم تعضيد الامة وأقبالها على منتجاتها التي عرفت
بحق مزاياها ، هذا الى تلك الخدمات الجليلية التي بذلتها حكومات مصر المتعاقبة لحماية الصناعة
المحلية . وصحت المدير الفاضل قليلا ثم عاد يقول :

لقد كان أخطر ما واجهنا في مستهل حياة الشركة منافسة اليابان التي كانت تفرق السوق
سضائعها متعددة قتل الصناعة المحلية فيها ليخولها ميدان التعامل ، فما إن ظهر انتاجنا حتى
رأيناها تنفض سعر منسوجاتها الى أقل من النصف ، وحسبك أن تعلم أن مقطع القماش الياباني
كان الى ما قبل إنشاء الشركة عام ١٩٣١ يصل السويس بسعر ١٢ شلانا ، فلما أسست
الشركة عمدت اليابان الى خفض سعره الى خمسة شلانات وهو اجراء معروف عند المشتغلين
بالتجارة Underselling فاذا أضفنا الى ذلك فرق العملة الذى هو في صالح اليابان وجدت
أن الخطر كان داهما لولا غيرة حكومات مصر الرشيدة التي فرضت على البضاعة

اليابانية في عام ١٩٣٥ رسوما إضافية قدرها ٤٪. هذا الى زيادة الرسوم الجمركية عام ١٩٣٨ كما أننا تعرضنا الى خطر منافسة البضائع الايطالية الى ما قبيل الحرب القائمة .

قلنا : وما سر رخص البضاعة الأجنبية حتى تنافس بسهولة بضاعتنا المحلية قال : ليس رخص البضاعة الأجنبية إلا ظاهريا إذ أنها في الحقيقة أغلى بكثير من منتجاتنا إذا قيست بالجودة والمناة ، فالقطن المصرى الذى هو قوام صناعتنا أجود وأغلى ، والنسيج المصرى أمتن وأدق ، ويكفى أن تعلم أن الثوب من إنتاجنا يضارع فى المناة ثلاثة أنواع من غيره وقد أثبتنا ذلك بتجارب عديدة عملناها بحضور كبار الزائرين كما أن التحليل أثبت تفكك الأنسجة الأجنبية وكثرة النشا الذى يبلغ فى بعضها ٣٥ ٪ من مادتها .

وإذ سألنا عزته عن مدى كفاية الإنتاج المحلى من الغزل والنسيج لالة البلد قال : إن إنتاج الشركة من الغزل القطنى يكفى بإضافته الى إنتاج شركة الغزل الأدية بالاسكندرية كل حاجة البلد ويفيض ، كذلك الحال فى إنتاج المنسوجات القطنية . وقد أخرجت مصانع الشركة فى العام الماضى ١٥ مليون كيلوجرام من الغزل وستة وسبعين مليون ياردة من النسيج استهلك فى صنعها ما يقرب من أربعائة ألف قطار أما الصوف فقد أخرجنا منه مليون ومائة ألف رطل من الغزل وما يربو على مليون ومائتى ألف متر من النسيج .

وقد أجبنا حين سألناه عن مدى تأثير الحرب القائمة فى حالة الصناعة قائلا :

لقد سد وجود الشركة وغيرها من مصانع النسيج نقصا كأن يهددنا بالعراء فى مثل هذه الآونة ، وتفادى الشعب بوجورها غلاء ما كان ليتحملة وسواده فقير ، وحسبنا أن نذكر أن ثمن ثوب الدولار قد ارتفع فى الحرب الماضية من ثمانية وخمسين قرشا الى ثلاثة جنيهات ونصف . أما اليوم فالارتفاع يسير طفيف ، وهو راجع للصعوبات التى تعمل جاهدين على تذليلها ، فلقد صادفتنا متاعب كثيرة بسبب غلاء الخامات وقطاع التغيير وصعوبة النقل بالسكة الحديد التى استعضنا عنها بسياراتنا ، ومشكلة الأيدي العاملة بسبب انصراف الكثيرين للعمل فى الجهات الأخرى كلقاهرة وخاصة من كان من أبناءها ، ثم مشكلة الوقود التى حالتها بالاستعاضة عن الفحم بالمازوت ثم صعوبة التوزيع بسبب جشع بعض التجار وعملهم على تخزين بضاعتهم . وقد وفقنا والحمد لله الى حل كل هذه المشكلات وخرجنا رابحين بفضلته تعالى : الأول وهو الأهم هو التيام بالواجب الوطنى فى تيسير الكساء للشعب وخاصة الفقير الذى أوليائه أكبر عناية ، والثانى هو فائدة المساهم الذى سار ربحه فى صعود مستمر فن ٢ فى المائة من قيمة السهم صرفناها فى عام ١٩٣٩ ارتفع الربح الى ٢٠ فى المائة ، هذا الى ما وفقنا اليه من تقوية مركزنا المالى بانقاص الأصول الثابتة وتسديد رصيد البنك وزيادة الاحتياطي .

وإذ المعتال عما نتجيه من تحسين حالة العمال الاجتماعية قال " لقد نفذت الشركة في عام ١٩٣٥ نظام التأمين للعمال لدى شركة مصر للتأمين ، كما وفتت رصيد الجزاءات على مصلحتهم وضاعفت لهم علاوة غلاء المعيشة . أما منهاجنا لرفع شأن العمال فكبيرة واسع الطاق ، فلدينا مشروع بناء مستشفى للأمراض الصدرية ، ومشروع التأمين العلاجي وإقامة وحدة صحية كاملة بالمدينة ، ومشروع إمداد العامل بالغذاء الرخيص ، هذا إلى ما قننا به من الاشتراك مع الحكومة في حل مشكلة مساكن العمال بإقامة قرية العمال والمهاجرين التي تكلفت ربع مليون من الجنيهات والتي يمكنك زيارتها في ظاهر المدينة .

واختم حماده بك حديثه قائلا : لقد بلغت مرتبات عمال الشركة وموظفيها في العام الماضي سبعمائة ألف جنيه وهو مبلغ كان مفروضا أن يخرج من البلد كلها إلى جيب العامل الأجنبي لولا وجود هذه المؤسسة التي لا نذك في ان الأمة بأسرها حكومة وشعبا تفار على نجاحها وتعمل جاهدة لتعزيدها .

قرية المهاجرين ومشكلة مساكن العمال بالمحلة :

تعتبر مشكلة المساكن بالمحلة أعقد المشكلات وأجدرها بالعناية . وقد وفتت الشركة في إعداد حل وإن كانا لراه حاسما ولا كافيا إلا أنه يخفف البلوى إلى حد يذكر . فهناك في ظاهر المدينة وعلى مسيرة ثلث ساعة من مصانع الشركة يرى الزائر مجموعة من المساكن الحديثة يدهشه كبرها وسعة رقتها ، تلك هي قرية المهاجرين التي أعدت بنظام يكفل استخدامها لسكنى العمال فيما بعد الحرب القائمة . وتفصيل ذلك أنه عندما اشتدت الغازات الجوية على المدن الساحلية رأت وزارة الوقاية ضرورة إقامة قرية للمهاجرين في مدينة داخلية تكون في مامن من أهداف المغيرين ، وقد وقع اختيارها على المحلة الكبرى . وأتتهزت شركة مصر هذه الفرصة فاتصلت بأولى الأمر وانفتحت على أن تشترك معها في نصف تكاليف هذه القرية لقاء تركها لعمال الشركة بعد الحرب .

وتقوم قرية المهاجرين أو مدينة العمال على مساحة قدرها سبعة وستون فدانا ، وهي مبينة بالطوب الأحمر ومسقوفة بالحرمانة ومطلية من داخلها وخارجها ، وتنقسم إلى قسمين : الأول مخصص للعزاب من العمال ويتسع لألف ومائة عامل وعاملة لكل من القريتين مكان منفصل كما أعدت للإتروجين ٤٢٤ بيتا في مجموعات "بلوكات" تشمل كل مجموعة على عشرين منها ، ويفصل كل مجموعة عن الأخرى شارع عرضه اثنا عشر مترا وبيوت المتزوجين في سعتين فمنها الكبير الذي يحتوي على ثلاث حجرات ومنها ذو الحجرتين . وبيوت القرية كلها مقامة على وضع صحي في طراز حديث وهي مزودة بالماء الجارى ولكل بيت حوض لتربية الدواجن ومكان للوقد (الفرن) .

ويشقى القرية طولاً وعرضاً شارعان رئيسيان عرض الأول ستون متراً والثاني خمسة وثلاثون. وبسبب عدم وجود مجار عامة بالمحلة فقد أعدت بالقرية خزانات للتخزين وبيارات تكفل تصريف المواد في الرمال .

وقد بدئ في بناء هذه القرية في نوفمبر عام ١٩٤١ وتم بها العمل الآن وسامت المباني لوزارة الوقاية. على أن المشروع لا زالت تنقصه المرافق العامة إذ يشمل التصميم مسجداً ومدرسة ونادياً وملعباً كبيراً وستة ملاعب صغيرة وثلاثة أسواق يقوم كل منها على ستة حوانيت .

أوجه النقص في حالة البلد الاجتماعية وسبل إصلاحها :

ليس ثمة من شك في أن المحلة الكبرى قد تغيرت كثيراً باقامة مصانع شركة مصر بها. وإذا كان وضعها القديم مقبولاً أيام أن كانت قاصرة على بنيتها فلا ريب أنها بعد اضافة هذا الجيش العرمرم بأهله وذويه الى سكانها أصبح الأمر محتاجاً الى تفكير وتدبير لأمر معيشتها من مسكن وما كل ومرافق حياة . ونحن لا نحمل الحكومة وحدها عبء علاج هذه الحال وإنما نشرك الشركة كذلك في هذه المسئولية الكبيرة .

لقد عالجت الشركة مشكلة السكن ووجدت في هذا معونة كبيرة من الحكومة التي تحمت بنصف تكاليف أبنية ستشغل كلها بعامل الشركة، ولكن إنشاء قرية العمال ليس في رأينا غير حل مخفف، ذلك بأنها لا تأسع كما أسلفنا لأكثر من ألف وستمائة عامل، وهو عدد لا يتجاوز جزءاً من خمسة عشر جزءاً من عمال الشركة، ونحن نرجو أن تكون هذه المباني باكورة أعمال تالية لحل مشكلة السكن..

ثم إننا وقفنا على أن الحكومة قد رأت إيواء المشردين من الأطفال في هذه المستعمرة ونحن وإن كنا نعذر للحكومة تصرفها بسبب عدم وجود المساكن الحالية اليوم لإيواء هؤلاء المشردين فإننا نرجو أن يكون أجزاؤها هذا وقتياً الى أقصى مدى بسبب ما يعانيه عمال المحلة من متاعب وأضرار نظراً لضيق المساكن هناك .

والنقص الثاني الذي لمسناه بالمحلة الكبرى هو ضيق حواريتها وسوء تنظيمها، فالبلد عميق وقد أهمل أمره إهمالاً كبيراً ، ولسنا ندرى ما إذا كانت موارد البلدية هناك تسمح بشق الشوارع الجديدة، وعلى كل حال يمكن تحقيق ذلك بنزع ملكية مساحة مضاعفة للطاونة وتعويض النفقات ببيع ما يتخلف على جانبي الطريق الحديد بأثمان عالية . وإهمال تنظيم الشوارع فيه أبلغ الضرر على صحة الأهلين وكلهم من العمال الذين يحتاجون الى المسكن الصحي، هذا الى أن المحلة بأسرها ليس فيها غير شارع واحد كبير هو "شارع محب" المطل على الزعرة

وبلد كبير كهذا يجب أن يكون بحال أرقى مما شاهدنا وأن تعمل له خارطة جديدة لتقام المباني المستحدثة على أساسها . والنقص الثالث هو اعمال أسباب الصحة من مستشفيات ومنتزهات. ونحن لو عود شركة مصر بإنشاء مصحة للأمراض الصدرية ووحدة صحية لمستظرون. أما المتزدرات فواجب على البلدية المساعدة بإعدادها وخاصة أنها لن تكلفها كثيرا وسيفيد منها العمال الذين يقضون يومهم في جو خانق مليء بالرطوبة والغبار .

ثم هناك مسألة العناية بتثقيف العمال بإنشاء أندية لهم ومبرات لأولادهم والعمل على ازالة اميتهم وإنشاء أحواض للسباحة لهم وخاصة أننا شاهدنا الكثيرين يستحمون في ترعة البلاد . والنقص الرابع هو مسألة المجارى العامة التي نوجب كيف لا توجد في بلد كبير كالحلجة الكبرى والمجارى من أهم مرافق الصحة في البلاد .

وأخيرا لا نرى مندوحة من أن نوجه أنظار أولى الأمر الى ما تقاسيه طبقة كبيرة من أهالى الحلجة وهي طبقة أصحاب الأنوال اليدوية ، فتلك المصانع الصغيرة يقوم أغلبها في البيوت في أقبية وحجرات مظلمة لا تدخلها الشمس ولا يتخللها الهواء ، يعمل في هذا الوضع آلاف من الخلق يشتغلون في نسج القماش الشعبي المعروف بالغزلى ويتعاون أهل البيت مع ربه في العمل ، فالزوجة والبنات يشتغلن بفك الخيوط على عجلات من القاب والرجل وأولاده يعملون بالنول ، وهم على تكاتفهم وجهادهم الدائب لا يكادون يحصلون على القوت بسبب منافسة الأنوال الميكانيكية لهم ، وعندنا أن هناك لتحسين حالهم أسبابا :

(الأول) تنظيم الشوارع كما أملقنا لتيسير دخول الشمس والهواء الى مصانعهم المنزلية .

(الثاني) انشاء مطاعم شعبية في مناطقهم ومبرات لأولادهم .

(الثالث) ارشادهم وتزويدهم بالأنوال الحديثة كما كانت تفعل وزارة التجارة مع خريجي

المدارس الصناعية .

(الرابع) اقامة صنابير مجانية للمدعم بماء الشرب النقي وخاصة أننا لاحظنا أن أكثرهم

يحمد الى التربة للحصول على الماء .

(الخامس) تسهيل تصريف منتجاتهم باعفاؤها من الضرائب وتخفيض أجور نقلها

بالسكة الحديد ، فإذا عينا بما تقدم أمكننا أن نهض بأمر الطبقة العاملة في بلد يعتبر بحق

أكبر بلد صناعى في القطر ومورده الرئيسى في كل ما يفتقر اليه من غزل وسيج .

محمد عبد الكريم